دولة يهودية وعنصرية

***هآريتس*، 20 تموز 2007**

تقف أمام الكنيست كل يوم من جديد إمكانية الاختيار بين تشريع قوانين تقدم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبين تشريع قوانين تحولها إلى دولة يهودية وعنصرية. خط التماس دقيق جدا.

هذا الأسبوع تم اجتياز الخط. وإذا لم تعتقد المستشارة القانونية للكنيست بأن القانون المسمى "قانون الصندوق القومي" هو عنصري بما فيه الكفاية لمنعه من الاندراج في جدول الأعمال، فمن الصعب لنا أن نعرف ما هو القانون الذي سيبدو في نظرها كذلك. في العام 1995 أنقذت المحكمة العليا الدولة من تمييز فظ ضد مواطنيها العرب من خلال التماس قعدان الذي حظر على مديرية أراضي إسرائيل التمييز ضد غير اليهود في تضمين الأراضي بواسطة الوكالة اليهودية. ومنذئذ قضى المستشار القانوني للحكومة، بأنّ مثل هذا التمييز مرفوض أيضًا بواسطة الصندوق القومي لإسرائيل. لم يتمكن النواب من استيعاب هذا القرار القضائي المتساوي، وأول أمس أقر الكنيست بأغلبيّة 65 صوتًا قراءة عاجلة تسمح بمثل هذا التمييز. ويؤيّد مشروع القانون أيضًا رئيس لجنة الدستور، مناحيم بن ساسون.

كل شرح تبريري سيأتي من الآن فصاعدًا على لسان مؤيدي القانون يجب أن يُرفض رفضًا باتًا ممن يحرص على صورة الدولة. هذا التشريع يعكس التدهور في المشروع الصهيوني إلى منحدرات لم تتوقعها وثيقة الإستقلال. صحيح أن الصندوق القومي – كيرن كييمت- اشترت الأراضي للشعب اليهودي عندما كان في المنفى، ولكنّ دولة إسرائيل قامت، وعلى الأراضي أن تخدم الآن كل مواطنيها.

في نظر من يعيش المستقبل وليس الماضي الهدف الآن هو أن تخلق في إسرائيل دولة معافاة ومتقدمة، ينبغي لزعمائها ومشرعيها أن يهتموا باحتياجات الشعبين اللذين يعيشان فيها. سياسة الأراضي في الصندوق القومي تتعارض ومصالح الدولة التي لا يمكنها أن تميز بالقانون ضد الأقلية التي تعيش بين ظهرانيها. البند المقرر بأنه "لن يعتبر تضمين أراضي الصندوق القومي لغرض استيطان اليهود تمييزًا مرفوضًا"، عندما يدور الحديث عن 13 في المائة من الأراضي التي تديرها الدولة، يفتح ثغرة لتمييز مشابه: مثلا إقامة جامعة لليهود فقط على أرض الصندوق القومي أو مستشفى أو سينما.

ليس مفاجئًا أن يكون النائب أوري أرئيل، الذي يتبنى فكرة إنقاذ الأراضي من قبل اليهود حتى خلف الخط الأخضر، هو الذي بادر إلى قانون الصندوق القومي. ولكن تأييد بنيامين نتنياهو وعامي أيالون وميخائيل إيتان وروبين ريفلين وشالوم سمحون هو نذر شؤم كبير لمستقبل التشريع في إسرائيل.

التماس قعدان لم ينجح في إحداث تغيير. القوة للتمييز انتقلت إلى لجان القبول في البلدات، والتي ترفض المرشحين استنادا إلى "عدم التوافق مع المجتمع الأهلي". ولولا التماس قعدان، لكان ممكنا رفض مرشحين غير يهود من روسيا.

التماس قعدان تميز في أنه قرر خطوطًا حمراء، ترك ثغرة واسعة للتغيير، قرر معيارًا ومنع تلوينًا في سجل القوانين. ولكن يتبيّن أن محكمة العدل العليا ليست كلية القدرة. فكنيست عنصرية يمكنها، برمشة عين، أن تقلب قرارات المحكمة رأسًا على عقب.